

الهجرة والإتجار بالبشر وضرورة تطبيق حقوق الإنسان

نيكولاس وين ميينت

بيد أن هذا لا يلغي الضرورة الملحة للقيام بذلك لضمان توافر الحماية والمساعدة لأولئك الأشد احتياجاً لها.

الهجرة والإتجار بالبشر

تمة كثرة من الوسائل المختلفة لاستغلال البشر، وكثرة مماثلة من الوسائل التي يتم من خلالها الإتجار بهم. إن الإتجار بالبشر يعد في الأساس جريمة في حق أي فرد، بيد أنه في ظل وجود جرائم أخرى لها نفس هذه الطبيعة (مثل القتل والاختطاف)، يضحى من الصعب إطلاق تعميمات حول هذه المسألة. بيد أنه بوسعنا، رغم ذلك وقياماً على المقابلات الكثيرة مع الضحايا والمركبين لها بالإضافة إلى وكالات خدمة الضحايا والشرطة، أن نقف على معالم صورة كلية لهذا الإتجار في ميانمار، وهي تصور لنا محاولة الهجرة ضلت طريقها فانتهدت إلى السقوط في براثن مرتكبي هذه الجريمة.

لقد شهدت ميانمار، والتي تقع عند ملتقى الطرق التجارية القديمة، الكثير من حالات الهجرة. واليوم، نجد أن أشكال التفاوت الاقتصادي في المنطقة تغذي دافع الهجرة عبر الحدود لدى الكثير من الشباب صغير السن الباحث عن مستقبل يحمل له فرصاً أكثر. ومعظم أشكال الهجرة تلك لا تؤدي إلى الوقوع في براثن هذا الإتجار، بيد أن هذه الهجرة تأخذ منحى مروعاً بالنسبة للبعض ليجدوا أنفسهم في النهاية تحت رحمة المتاجرين بالبشر. حيث يكون هؤلاء أحياناً سمسارة يحملون الناس إلى أماكن تختلف عما تم الاتفاق عليها؛ أو أرباب عمل يجبرون الضحايا على العمل بالسخرة. ورغم أن جرائم الاستغلال الجنسي للنساء من خلال قسرهن على ممارسة البغاء والدعارة كانت الأكثر بروزاً في العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام، إلا أن هناك تقارير أخرى للإتجار من خلال السخرة والتي تتضمن إجبار رجال ونساء على العمل في مصانع، بالإضافة إلى إجبار الرجال على العمل في صناعة صيد الأسماك.

ويمكن لجهود تخفيف حدة الفقر في داخل البلاد أن تسهم في خفض الدافع للهجرة بيد أن قدرًا كبيراً من الهجرة يسوقه في الواقع إدراك المهاجرين للاختلافات

تشهد ميانمار أمواج من البشر في حركة انتقال دائبة على امتداد أراضيها سواء داخل البلاد أو عبر حدودها. إما مدفوعين بالحاجة أو يحدوهم التطلع لمستقبل أكثر إشراقاً. وقد حَققت هذه الآمال جزئياً على الأقل للعديد منهم. لكن لبعضهم الآخر لا تؤدي مثل هذه الهجرة إلا إلى مواجهة الاستغلال وسوء المعاملة والأمراض وحتى الموت.

الخداع؛ ثالثاً، هدف هذا الإتجار، وهو الاستغلال، سواء كان استغلالاً جنسياً أو بالسخرة. ونحن نتحدث عن الإتجار بالبشر فقط عندما تتوافر جميع هذه الأركان الثلاثة^٢ في أي حالة يتم النظر فيها.

وعلى ضوء هذا التعريف، نجد أن الإتجار بالبشر ليس دائماً بالجريمة واضحة المعالم حيث كثيراً ما نجد أن البشر الذين يتم الإتجار بهم قد ينتقلون طواعية

تبرز ظاهرة الإتجار بالبشر - وهو شكل من الأشكال الحديثة لتجارة العبيد التي تتخذ من النساء والأطفال والرجال سلعاً لها - في أنحاء عديدة من العالم بيد أن البيانات المحدودة المتاحة لنا تظهر أن جنوب شرق آسيا تمثل أحد أسوأ معاقلها. وفي هذه المنطقة، نجد ميانمار تنتمي للبلدان الرئيسية التي سُجل فيها حدوث هذه التجارة، مع ما يتم فيها من إتجار بالبشر إلى كل من تايلاند والصين. ولا يُعرف بعد كم من البشر

يقعون كضحايا لهذه الجريمة كل عام بيد أن التقديرات تتراوح فيما بين ٣٠٠٠ و ٣٠ ألف سنوياً.

وقد يكون الأمل المعقود لدى البعض هو النجاح في بذل مساع أكبر نحو مواجهة هذه الجريمة في ميانمار. فالإتجار بالبشر لا تسوقه فقط دوافع الفقر والاختلافات الاقتصادية النسبية، والتي ليس من السهل علاجها، ولكن مقاومة الإتجار بالبشر تتطلب كذلك استجابة معقدة، والتي تشمل على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون داخل إدارات حكومية كثيرة وعدد من الجهات غير الحكومية الموفرة للخدمات. وفي تقريرها السنوي عن الإتجار بالبشر، تعطي وزارة الخارجية الأمريكية ميانمار أقل درجة وهي الدرجة الثالثة، ومعلة ذلك بأن الحكومة في ميانمار قد أخفقت في منع الإتجار بالبشر. ومع ذلك، فإن مجموعة صغيرة من العاملين بمكافحة الإتجار بالبشر، إلى جانب عدد من السياسات الحكومية الداعمة، استطاعت أن تحقق فارقاً كبيراً في الأعوام الأخيرة.

وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، يُعرف الإتجار بالبشر باعتباره يتألف من ثلاث أركان قانونية متميزة: الأول، هو عملية الإتجار بالبشر نفسه، والذي قد يتضمن تجنيد أو نقل أو إيواء شخص من الأشخاص؛ ثانياً، وسائل الإتجار بالبشر، والتي ينبغي أن تتضمن إما القسر والإجبار (إما باستخدام القوة أو بالتهديد باستخدام القوة) أو

وقعت هذه المرأة البورمية ضحية للإتجار بالبشر عندما تم تهريبها للعمل سخرة في محل للملابس. والآن وبعد تخليصها تتعلم الحرف التقليدية في ملجأ بان كرتاكان التابع للحكومة التايلاندية في بانكوك، تايلاند



كيسبورجون (الآن كجيس) البورمية

الحكومات الستة وهو ما أثبت فائدته في إبقاء جذوة الحماسة متقدة في الحرب ضد الإتجار بالبشر.

ورغم ما تحمله الإجراءات السابقة من تطورات مباشرة، فإن الطريق لا يزال طويلاً. ويمكن إجمال التحديات التي تواجه مجتمع العاملين بمكافحة الإتجار بالبشر في ميانمار في ثلاث نقاط رئيسية على الأقل وهي:

- ضمان وصول المساعدة إلى أولئك الأكثر احتياجاً لها.
- تقليل أعداد البشر الذين يتم الإتجار بهم من خلال إجراءات الوقاية الفعالة، ولا يزال النقاش دائرًا حول ما إذا كان من الأولي توجيه جهود الوقاية إلى جهة الانطلاق أم إلى جهة الوصول أم على امتداد الطرق الانتقالية أم عند المدن الحدودية وغيرها من النقاط البينية.

■ تنسيق الأنشطة الرامية لمكافحة الإتجار بالبشر لتنسيق التكاملية في المناهج، وكانت حكومة ميانمار قد أعدت مسودة خطة قومية للتحرك بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة ووكالات حماية الضحايا. ثمة الكثير مما يتوجب علينا عمله في سبيل القضاء على الإتجار بالبشر ولا تزال الاستجابة الحالية أبعد ما تكون عن المثالية. ومع ذلك، ففي ظل أوضاع تواجه فيه المساعدات الإنسانية مناخاً ينطوي على قدر من التحديات العملية والسياسية، تبرغ مبادرات مكافحة الإتجار بالبشر كشعاع نور يستحق منا كامل التشجيع. كذلك فإن الحرب ضد الإتجار بالبشر إنما تعد كذلك حرباً ضد انتشار فيروس الإيدز وضد الفساد وضد الجريمة المنظمة. والأهم من ذلك كله أنها حرب لاسترداد حقوق الإنسان وحماية كرامته وحرية الشخصية وكذلك لسيادة القانون. قد يكون التقدم الحادث في هذا الصدد بطيئاً، كما قد يكون ضئيلاً - إلا أنه لا ينبغي أن نتركه يضي دون أن نحتمي به ونشجعه على الاستمرار.

نيكولاس وين ميبنت عمل في ميانمار فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، وتقلد عدداً من الوظائف كان آخرها مديراً للبرنامج القطري للمشروع الأممي المشترك بين الوكالات المعنية بالإتجار بالبشر في منطقة الميكونغ دون القطرية الكبرى (UNIAP):

www.no-trafficking.org وقد كتب هذه المقالة بصفته الشخصية ولا تعكس آراؤه بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

١ نجد التعريف الكامل على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/treaties/CTOC/index.html
انظر كذلك العدد ٢٥ من نشرة الهجرة القسرية حول 'الإتجار بالبشر: الدفاع عن حقوق المستضعفين ومساندتهم' على الرابط التالي: <http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/NHQ25.pdf>
٢ يُستثنى في ذلك الأطفال دون سن الثامنة عشرة، حيث تصبح الوسائل في حالتهم غير ذات أهمية حيث اتفقت الحكومات في الاتفاقية بأن القاصرين لا يتسنى لهم الموافقة على مثل هذه الأفعال، كما لا يجوز أن يتولى ذلك أحد نيابة عنهم.

٣ انظر مقالة سوسو قاتون من المشروع الأممي المشترك بين الوكالات 'شبه إقليم ميكونغ ملتزم بالقضاء على الإتجار بالبشر'، العدد ٢٥ من نشرة الهجرة القسرية: <http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/20-21.pdf>

مسؤولي الهجرة والشرطة والشؤون الاجتماعية على كلا الجانبين من الحدود، تستطيع مكاتب الاتصال الحدودية توفير خدماتها إلى ضحايا الإتجار بالبشر لمساعدتهم في رحلة الانتقال عبر الحدود.

وفي نهاية هذه الرحلة، يتم تشجيع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وإعطائها المساحة الضرورية لتوفير المساعدة لضحايا الإتجار بالبشر من خلال توفير الاستشارة وتقديم العون المالي والطبي واقتفاء أثر الأسر والتدريب المعيشي والمهني. ومع توفير التدريب لمجموعة عريضة من المنظمات الأهلية، تزداد قدرة المجتمعات المحلية يوماً بعد يوم على مواجهة الإتجار بالبشر التي تحدث بين ظهرانيهم.

الدروس المُستفادة

يرجع الفضل للعاملين المخلصين لهذا العمل على جميع مستوياتهم وفئاتهم - من منظمي المجتمعات والمسؤولين الحكوميين ومسؤولي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية - في إظهار هذا النظام للنور ودفعه للعمل. ومع ذلك، فإن أحد أهم الشروط اللازمة للإطاحة بمحاولات الإتجار بالبشر هو ضمان اعتراف حكومة ميانمار بهذه المشكلة - ورغبتها في فعل شيء لثلافيها. وهذان الشرطان يرتبطان بشكل وثيق بالإجراءات الإقليمية المتكررة التي تعهدت بموجبها ستة من حكومات منطقة الميكونغ دون الإقليمية، يدعمها في ذلك الخبراء الفنيون الذين توفرهم الأمم المتحدة، بالعمل معاً لمكافحة مشكلة الإتجار بالبشر. وهذه العملية، والتي تعرف بالمبادرة الوزارية المنسقة لمنطقة الميكونغ لمكافحة الإتجار بالبشر (COMMIT)، قد تم إطلاقها في أكتوبر ٢٠٠٤ من قبل كل من كمبوديا والصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلاند وفيتنام.^٣

وقد جاءت هذه المبادرة لا تتحقق الاعتراف الرسمي بالإتجار بالبشر كإحدى المشاكل الملحة في ميانمار فحسب، وإنما لتحقيق كذلك منطلقاً للتحرك العملي من خلال حض البلاد على الانضمام لشراكة إقليمية للتعامل مع المشكلة. وقد أرسيت هذه المبادرة شبكة للمسؤولين الحكوميين من مختلف أرجاء المنطقة من أجل تبادل خبراتهم ومن ثم يرسر التبنّي المبكر لأفضل الممارسات الدولية في ميانمار، وهذا هو ما أتاح المساحة الضرورية للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة للتعامل مع قضية الإتجار بالبشر في ميانمار كما خلقت دعماً داخل الحكومة لنهج يقوم في الأساس على الرعاية بالضحية، والذي يشتمل على قوانين ولوائح واسعة النطاق لحماية ضحايا الإتجار بالبشر. وختاماً، ومن خلال إدراج التقييمات الدورية لمدى التقدم الحادث في برنامج عمل الاجتماعات بين الحكومية، أدت هذه المبادرة وغيرها إلى نشوء حالة من التنافس الحميد بين

الاقتصادية النسبية، والفجوة الشاسعة بين الفرص المتاحة في الوطن وبين الفرص المتاحة خارجه. ومن هنا ينبغي ألا يكون هدف محاولات التدخل المسؤولة لمكافحة الإتجار بالبشر هو إيقاف الهجرة ولكن إيقاف الإتجار نفسه.

وكانت الأعوام الأخيرة قد شهدت عدداً من التطورات المشجعة في هذا الصدد في ميانمار، حيث تحقق قدراً كبيراً من التقدم في إبقاء المهاجرين تحت مظلة الحماية وفي توفير الدعم والمساندة لضحايا الإتجار. وينص قانون مكافحة الإتجار بالبشر، والذي أصبح ساري المفعول في سبتمبر ٢٠٠٥، على عدد من النصوص القانونية الحامية المعنية لضحايا الإتجار بالبشر، شاملة تحقيق الحماية من الاضطهاد وتوفير المساعدات القانونية والمالية والطبية عند الحاجة إليها. كذلك يهدف القانون إلى تيسير سبل الحصول على المساعدات لضحايا وفي نفس الوقت تقليل مخاوف مسؤولي الشرطة والهجرة.

وبالتوازي مع هذا القانون، ومنذ عام ٢٠٠٥، تم إطلاق عدد من حملات الوقاية على الحافلات المنتقلة عبر الطرق الطويلة وعلى محطات الحافلات على الطرق السريعة. حيث يقوم عدد من الأعضاء المدربين ليس بتوعية الناس حول المجازفات والمخاطر التي ينطوي عليها الإتجار بالبشر فحسب وإنما يقومون كذلك بتوفير المعلومات لهم حول حقوقهم الأساسية والأشخاص الذين يمكن اللجوء إليهم أو الاتصال بهم لطلب المساعدة والعبارة الأساسية التي يمكنهم التلطف بها معاونة المسؤولين على التحرك. وكانت الحملة التي تم إطلاقها وبدأت في أول الأمر في محطات الحافلات حول بانجون قد اتسعت لتشمل مدينة ماو لامياني، وهي إحدى نقاط العبور المهمة بالقرب من الحدود التايلاندية. ويتم في سياق هذه الحملات عرض شرائط الفيديو التي تتناول الإتجار بالبشر وتوزيع المنشورات لركاب الحافلات المنتقلين إلى الحدود. وفي عام ٢٠٠٦، وصلت فعاليات هذه المبادرة إلى نحو نصف مليون شخص.

وبالتوازي مع هذه الجهود الرامية لجعل الهجرة أكثر أمناً، تُبذل جهود أخرى على صعيد آخر لزيادة الحماية والمساعدة المتاحة لضحايا الإتجار بالبشر. وكانت إحدى المبادرات المباشرة في هذا الصدد تتمثل في الجهود التي بذلت للبناء على مكاتب الاتصال الحدودي (BLOs) - وهي مكاتب حدودية جرى تأسيسها من خلال التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لمكافحة الإتجار بالمخدرات - لتوسيع نطاق تفويضها ليشمل كذلك تغطية قضايا الإتجار بالبشر. وفي هذه المهمة الجديدة، يتمثل الهدف الأساسي ليس في منع الناس من عبور الحدود غير المراقبة ولكن في تسهيل التعاون عبر الحدودي بين الوكالات الحكومية لمساعدة ضحايا الإتجار بالبشر على العودة إلى منازلهم بسلام. ومن خلال العمل مع